



قريباً.. أول مخيم وطني للشباب المتعافين من الإدمان

شرعت وزارة الشباب في التحضير لتنظيم أول مخيم وطني للشباب المتعافين من الإدمان على المخدرات.

لؤي إي



وجاء في بيان لمصالح مصطفى حفاوي، أنّ المخيم يندرج في إطار تجسيد سياسة الدولة الرامية لمرافقة واندماج هذه الفئة، وتصبّأً للشخص، عام إطلاقات من وزارة الشباب بزيارة تفقدية لكل من المركز الدولي للشباب بسبدي لرج و مخيم الشباب بزوالمة، و جرى اختيارها كموقعين محتملين لاحتضان الطبعة الأولى من المخيم الوطني المخصّص للشباب المتعافين من إدمان المخدرات. وشهدت الزيارة حضور ممثلتي وزارة الصحة، السيدوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها، الدولة و الأمن الوطني، وتأتي المبادرة في إطار التنسيق المشترك من أجل "توفير بيئة داعمة لهؤلاء الشباب"، ويساهمن عزاليبو الخطرة على "الإسهام في تعزيز ثقة هؤلاء الشباب بأنفسهم و توجيههم نحو مستقبل أفضل"، وللإشارة اعتقدت الجزائر مؤخرًا قانونًا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بحصة من أكثر التخصصات سرامة في تاريخ التشريع الوطني، حيث يجمع بين تدابير وقائية و أخرى رادعية، تهدف إلى تجفيف منابع هذه الآفة، وأصبح القانون الجديد رسياً ساري المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية، و هو يأتي في

جانب العقوبات. يشدد القانون العقوبات المطبقة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات، خصوصاً عندما ترتكب بالقرب من المؤسسات التربوية، أو تستهدف نشآت ضعيفة كالتّصنّف و ذوي الاحتياجات الخاصة. و تصل العقوبة إلى السجن من 20 إلى 30 سنة، أو حتى الإعدام إذا ارتكبت الجريمة داخل أو قرب مؤسسة تعليمية أو تكوينية. كما ينص القانون على تشديد العقوبة على المشورطين في إنتاج و ترويج "المخدرات الاصطناعية الصلبة"، مثل المواد الكيميائية المركبة أو المهزبة، بحيث تصح العقوبة الإعدام إذا كانت الجريمة في الأصل معاقباً عليها بالسجن المؤبد، والسجن المؤبد إذا كانت العقوبة الأصلية 30 سنة، وهكذا يشكل تصاعدي.

داخل مؤسسات استشفائية متخصصة، أو خارجاً تحت مرأبة طبية، ويصدر القاضي الخصاص أمراً قضائياً لتحديد المؤسسة التي ستتكلّف بالمريض، مع تحديد تاريخ بدء العلاج، ويشرف الطبيب المعالج على تقديم تقارير دورية للقاضي المختص حول تطوّر الحالة العلاجية، و يحق له اقتراح تغيير طريقة العلاج أو المؤسسة المستقبلة للمريض. وتضع الجهات القضائية المعنى بعد انتهاء فترة العلاج تحت الرقابة الطبية لمدة تصل إلى سنة، ضماناً لاستكمال إعادة التأهيل. كما تلغزم إدارة المسجونين بتابعة برامج الإدماج الاجتماعي للفرج عنهم بعد قضاء العقوبة، بالتنسيق مع الهيئات القضائية و المؤسسات المختصة. وفي

سياق التحديات المتزايدة التي تواجهها الجزائر في مكافحة شبكات التهريب و استهلاك المخدرات و المواد المهلوسة. ويتيح القانون إجراء اختبارات دورية داخل المؤسسات التربوية للكشف عن المؤثرات البكرة لتعاطي المخدرات لدى التلاميذ و تجرى هذه التحاليل بموافقة ممثلهم الشرعيين. أي أولياتهم، وتكون الغاية منها تشخيص حالات الإدمان مبكراً لتوفير التكلّف العلاجي والنفسى اللازم، دون أن تؤدي إلى أي متابعة قضائية أو أسر تاديبية ضد التلميذ المعني. و يمنع استغلال نتائج هذه التحاليل لأي غرض آخر، بما يكزس الجانب الإنساني للعلاج والوقاية. وفي التثق العلاجي، ينص القانون على أن عملية إزالة السمم تتم إما